سياسات حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على دور تركيا الاقليمي بعد عام 2015.

ا.م. د. نغم نذير شكر(*)

الملخص العربي

شهدت تركيا في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تحولات كثيرة داخلياً وخارجياً . لكن هذه التحولات عرفت انعطافة حادة ومضادة بعد عام 2010 وبلغت ذروة غير مسبوقة في مرحلة لاحقة ، بدءاً من النصف الثاني من العام 2016 ، وكان لها أو سيكون لها أثر جذري في طبيعة الدولة والتوازنات الاجتماعية والسياسية لتركيا فضلاً عن موقعها ومكانتها في المعادلات وربما العالمية .

"المقدمة"

تعتمد السياسات الخارجية للدول بشكل كبير في شكلها ومضمونها على الاوضاع الداخلية، مع وجود تفاوت في ذلك من بلد الى آخر، ولكن لا يوجد شك في ان هناك ارتباطاً قوياً وتأثيراً متبادلاً بين القضايا الداخلية والخارجية. فعلى سبيل المثال، فان مواقف الرأي العام الداخلي من قضية خارجية تكون مؤثرة، خاصة اذا اخذت بالحسبان من قبل صانع القرار. كما ان سلوك الدولة الخارجي له تأثيره في الاوضاع الداخلية باشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان حزب العدالة والتنمية التركي خير نموذج عن ذلك، فقد عمل من اجل الحفاظ على سياساته الداخلية والخارجية من خلال الخطوات التكتيكية التي اتخذها داخلياً وخارجياً التي استطاعت ان تؤثر على اقناع المواطن التركي بانه الاكثر ضماناً لتحقيق الاستقرار بكافة جوانبه في تركيا.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

بعد عام 2015

كذلك احتفظ بمضامين سياسته الاقليمية والدولية، ولا يعني هذا عدم وجود تحديات، بل على العكس قد تنبثق تحديات داخلية وخارجية، لكن التحول في مضامين السياسة الاقليمية التركية يحدث بشكل تدريجي وبطيء او في اتجاه العودة لتقليل الازمات والمشكلات الخارجية في ظل الاوضاع الحالية. اما في حال اعلان تحالفات في المنطقة، فان الخيارات التركية ستكون صعبة جداً في تحديد موضعها بين التوازنات، لان كل الخيارات لها تبعات ثقيلة، ولكن سيعمل الاتراك على العمل في المجالات التي توفر القدر اللازم من الاستقرار[1].

وعليه فقد تم تقسيم البحث الى محورين اساسيين:

الأول: حزب العدالة والتنمية سياسات جديدة. نتناول فيه محورين:

اولاً: التكامل الداخلي.

ثانياً: انتخابات عام 2015 وانعكاسها على حزب العدالة والتنمية.

اما المحور الثاني: الدور التركي في المنطقة بين الثوابت والمصالح. نتناول فيه محورين:

اولاً: عناصر السياسة الخارجية التركية الجديدة.

ثانياً: مستقبل الدور التركي في المنطقة.

ثم ينتهي البحث بخاتمة واستنتاجات..

المبحث الاول: سياسات حزب العدالة والتنمية :

اولاً: التكامل الداخلي:

اصبحت تركيا اليوم، بلا شك، واحدة من "الدول الصاعدة"[2]. وكانت المرة الاولى في تأريخ تركيا الحديث ان يصل قائد سياسي تركي منصب رئاسة الجمهورية وهو يقود حزباً اسلامي النزعة (حزب العدالة والتنمية) وذلك منذ سقوط الدولة العثمانية عام 1918. وعبر اكثر من نصف قرن على قيام الجمهورية التركية بذلت القيادات العسكرية والاحزاب السياسية اليمينية واليسارية جهوداً مضيئة وبكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لمحاربة التيار الاسلامي.. وكذلك هذا التيار الذي اوصل

بعد عام 2015

اردوغان رئاسة الجمهورية هو تيار اسلامي معتدل هو اقرب الى العلمانية مع التأكيد على هوية تركيا الحضارية الاسلامية. ومنذ تولي اردوغان رئاسة الحكومة التركية وحتى اليوم لم تظهر في تركيا ردود افعال قوية ضد فلسفة الحكم الاسلامية ويعود ذلك الى اعتدال شعارات اردوغان وبالعكس فقد كسب الكثير من جراء دعوته للاحتفاظ بالهوية التركية والقيم والحضارة الاسلامية التركية[3].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2002 كان المشهد التركي على موعد مع مرحلة جديدة داخلياً وخارجياً، حملت الكثير من المتغيرات الجذرية على اكثر من مستوى. فلم ينطلق قادة حزب العدالة والتنمية في سياساتهم الجديدة داخلياً وخارجياً من الصفر، بل كانوا استمراراً الى حد ما للبيئة الاسلامية التي ترعرعوا فيها، ولاسيما في ظل زعامة نجم الدين اربكان، وكانوا في الوقت نفسه تحت ظل احترام المكاسب التي انتجها النظام العلماني والديمقراطي في تركيا، على الرغم من كل الجوانب السلبية من الممارسة في تطبيق هذين العنصرين خلال العقود الماضية. من هنا جاءت هذه التوليفة بين البعد الاسلامي من هوية حزب العدالة والتنمية والقيم المكتسبة على صعيدي الديمقراطية والعلمانية، وهو ما وفر للنموذج التركي في عهد حزب العدالة والتنمية خصوصية فريدة لم تكتمل بعد، رغم كل المراحل التي قطعتها[4].

الواقع ان القطيعة بين زعماء حزب العدالة والتنمية ومرشدهم التأريخي نجم الدين اربكان، ليست تعبيراً عن مجرد صراع اجيال، بل تتصل بتجربة السلطة كما اختبرت عام 1997 عندما اجبرت حكومة اربكان على الاستقالة تحت وطأة ضغط العسكريين. هذا التدخل العسكري الذي وصف بأنه "انقلاب ما بعد الحداثة" من قبل بعض المراقبين، اثار في صفوف الحركة الاسلامية مقاربة جديدة لمفاهيم الديمقراطية الليبرالية "على الطريقة الالمانية" او "الطريقة الامريكية" والمحافظة على المستوى الاخلاقي والداعية الى مكان اوسع للدين في المجال العام[5].

بعد عام 2015

ويمكن الاشارة الى ان حكم حزب العدالة والتنمية احدث نقلة نوعية لجهة رفع الوصاية العسكرية عن الحياة السياسية واتاح امام الارادة الشعبية ان تعبر عن نفسها كاملة[6].

ونستطيع ان نقول ان مكمن تحول النظام السياسي التركي الى اداة من ادوات القوة الناعمة (soft power) على الصعيد الاقليمي هو انه:

1) يمثل نموذجاً للاسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الاوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبراجماتية والاعتدال.

2) يمثل نموذجاً للديمقراطية الاسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وسعى الى تعميم تجربتها.

3) **يمثل نموذجاً لقدرة الهوية الاسلامية على التكيف وتقدير القيم الاسلامية في المجتمع من حرية وحكم القانون وعدالة واصلاح وشفافية[7].**

كما يعد تطلع تركيا الى ان تصبح عنصراً في الاتحاد الاوربي هو الهدف الرئيسي لتركيا من دخولها في مفاوضات مع الاتحاد الاوربي، حيث تطمح تركيا الى دخول الاتحاد الاوربي على اصل ان تحقق فيه منافع ومكاسب اقتصادية وسياسية تصب في اطار الهدف الاشمل، وهو استكمال مشروع تحديث الدولة التركية الذي بدأه، بشكل مُمنهج مصطفى اتاتورك في النصف الاول من القرن العشرين[8]. ولقد اثر الهدف التركي في سياسة تركيا الداخلية حيث شجع الهدف التركي في الانضمام الى الاتحاد الاوربي على مساعدة تركيا على تحسين اوضاع حقوق الاقليات غير التركية مثل الاكراد والعلويين، من خلال السعي الى تسوية المسألة الكردية على اساس من التنوع. في اطار الوحدة وايجاد آليات جديدة منفتحة على غرار القوميات الاوربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[9].

ويفسر التصور الجيوبولتيكي مفتاح التفسير لتحول تركيا من "الكمالية" الى ما يعرف ب "العثمانية الجديدة". هذا التصور هو ان تغير الجغرافيا السياسية والاستراتيجية للنظام الدولي القائم، وذلك بتفكك الاتحاد السوفيتي، هو تغير دولي

بعد عام 2015

فارق ادى الى انتهاء القطيعة التأريخية" التي انتهجتها النخبة السياسية التركية، استعادت تركيا هويتها وشعورها بذاتها وامجادها التأريخية، فتجدد سعيها من جديد الى اكتساب العمق الثقافي/ التأريخي/ الجغرافي للدولة العثمانية[10].

وتعد تجربة الحركة الاسلامية التركية والتي يشكل حزب العدالة والتنمية آخر نماذجها فريدة من نوعها في عالمنا الاسلامي. وفرادتها تنبع من اتباعها الاساليب الديمقراطية البعيدة من العنف، رغم ان النظام العلماني لم يتورع عن ممارسة سلاح القمع في مواجهتها كلما استشعر خطراً على سلطته. وما يميزها عن الكثير من الحركات الاسلامية الناشطة في عالمنا العربي والاسلامي قدرتها على المواءمة بين الشورى الاسلامية والديمقراطية العصرية وسعيها الدؤوب للتوفيق بين الاسلام كمكون اساسي للهوية وحقائق العصر[11].

ومن جانب آخر، يشكل اصحاب الانتماء الكردي على 20% من سكان تركيا. ويتمركز وجود هؤلاء في المناطق المدنية والمنطقة الجنوبية الشرقية نسبياً من البلد ومن ابرز عوامل المشاحنات بين الاكراد الاتراك والدولة التركية، هو رفض الاكراد الاعتراف بسلطة الدولة التركية (كما هو حال اكراد العراق وايران وسوريا)[12].

وقد لاحظ بعض المراقبين ان هناك متلازمة معينة تسير بالسلطات التركية وحزب العمال الكردستاني نحو فترة من الصراع العنيف الذي لا حدود له وذلك لاسباب مختلفة:

1) استمرار فورات العنف.
2) موجات الاعتقال التي تلاحق الشخصيات الكردية.
3) الجمود السياسي المستمر الذي يعطل اجراءات منح الاكراد مزيداً من الحقوق المدنية والاستقلال المحلي.
4) الجداول الزمنية السياسية التي تعزز فرص تبني القادة الاتراك لرد قومي امني الطابع[13].

بعد عام 2015

كما ان ازدياد التقارب مع المحيط الجيو– ثقافي، بعد تفكك نظام القطبين الدولي مع انهيار المعسكر الاشتراكي، قد ذكر المجتمع التركي بالهوية والثقافة السياسية والمؤسسات التي نتجت عن تحمل دور المركز السياسي في عهد السيطرة التأريخية. وهكذا تحركت العوامل التأريخية والجغرافية الثابتة كقوى فعل ديناميكي. أي ان تلاشي شعور تركيا بالتهديد الجسيم وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ادى بالنخبة السياسية الجديدة في تركيا الى التفكير في اكتساب العمق الاستراتيجي للدولة العثمانية، متمثلاً في اسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والمنطقة العربية. اما ابرز ملامح الفكر الاستراتيجي لحكومة حزب العدالة والتنمية بتركيا، فيتمثل في تلك القدرة على الاختلاف مع الغرب والتي يؤكدها احمد داود اوغلو، اذ يرى ان علاقات تقليدية طيبة مع الغرب لا تعني التنازل عن الحق، والمعنى واضح، فكون تركيا عنصراً في حلف شمال الاطلنطي لا ينبغي ان يعني الانضواء وعدم القدرة على الاختلاف مع الشريك الغربي[14].

وعلى صعيد الاقتصاد والتجارة والطاقة، فقد استفادت النجاحات السياسية التي حققها حزب العدالة والتنمية، والى حد بعيد، من النمو الاقتصادي التركي، بالرغم من التأثيرات التي انعكست عليه نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية (2008–2009). ومن الاهداف الاقتصادية البنبوية المرجو تحقيقها في تركيا:

1) **التحفيز على زيادة نشاطات البحث والتطوير من اجل تشجيع الاتراك على الابداع التكنولوجي وتغذية روح التنافس لديهم على الصعيد العالمي.**
2) **تحقيق الانسجام والتناغم بين جهاز التربية والتعليم وحاجات القوى العاملة في المستقبل.**
3) **زيادة وتنويع مصادر الطاقة لتلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة.**

ومن خلال السياسة المالية وآليات التنظيم المختلفة قد يسعى صانعو السياسة في تركيا الى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وتقليص حجم القروض

بعد عام 2015

القصيرة الامد، مع الاشارة الى ان إختذاب الاستثمار الاجنبي يكون مصحوباً عموماً بانتقال الخبرات والمهارات، في حين ان تقليص القروض القصيرة الامد يبقى عرضة لان ينقلب عكساً بصورة مفاجئة[15].

وبعض التوجهات تشير الى مسألة في غاية الاهمية، حيث ان تجربة احزاب الاسلام السياسي في تركيا تختلف بالكامل عن مسار الحركات الاسلامية في العالم العربي. هنا يسجل للحركات الاسلامية في تركيا، ولاسيما مع اربكان، انها انخرطت باللعبة الديمقراطية النيابية والبلدية فنزلت الى الناس وتعرفت عن كثب على مشكلاتهم فصارت اكثر واقعية واكثر التصاقاً بحاجات الناس لا بشعاراتها. وانطلاقاً من ذلك يسجل للاسلاميين انهم اسهموا في ترسيخ النموذج التركي، اذ ان قبول الاسلاميين للنظام كان عاملاً في استمراره. وقبولهم كان لعاملين اساسيين: الاول ان النظام "وهذه نقطة مهمة جداً"، افسح مكاناً لاستيعابهم سياسياً وبلدياً بل اعطاهم منذ مطلع الخمسينات حصة في المكاسب السياسية والفكرية ولاحقاً الاقتصادية أي انه لم يغلق الباب كاملاً عليهم فلم يلجأوا للعنف في حراكهم لكن مع التزامهم الدائم بسقوف النظام العلمانية والديمقراطية. والثاني انه نتيجة تفاهمات وتواطؤات ضمنية وعلنية بين الاسلام السياسي التركي والغرب ولاسيما في عهود مندريس واوزال واردوغان تفاهمات قوامها دعم السياسات الغربية مقابل الاحتضان للاستمرار في السلطة[16].

واخيراً يمكن القول ان تركيا دخلت في عام 2014 وهي مثقلة بتأثيرات السنة التي سبقتها داخلياً وخارجياً، والتي من ابرزها احتجاجات ساحة تقسيم وحديقة غيزي وفضيحة الفساد المالي، والتي اثارت حينها توقعات بان يؤدي ذلك الى تراجع سلطة حزب العدالة والتنمية ولاسيما رئيسه ورئيس الحكومة رجب طيب اردوغان انذاك[17]. وهذا ما سنراه في الفقرة التالية.

ثانياً: انتخابات عام 2015 وانعكاسها على حزب العدالة والتنمية:-

اصابت الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في السابع من حزيران 2015، حزب العدالة والتنمية بالذهول، فبعد مرور 13 عاماً على حصوله على

بعد عام 2015

الاغلبية المطلقة في البرلمان التركي، حصل على (40,8%) فقط من الاصوات. وحصل حزب الشعب الجمهوري على 25,16% وحزب الحركة القومية على 16,5% وحزب الشعوب الديمقراطي على 13%[18].

ولقد أظهرت الانتخابات البرلمانية الاخيرة، ان جميع الاحزاب السياسية التركية لم تحصل على الاغلبية المطلقة في البرلمان التركي، الامر الذي يعتبره المراقبون رد فعل شعبي ازاء سلطات الرئيس التركي الذي كان يطمح الى تغيير الدستور، للحصول على المزيد من السلطات للبقاء بالسلطة الى الابد[19].

ولقد خلقت نتائج الانتخابات ازمة سياسية نتيجة عدم حصول حزب العدالة والتنمية على الاغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده وتعديل الدستور كما كان ينوي. لكن من اهم المتغيرات التي احدثتها الانتخابات الاخيرة:

1) **ارتفاع نسبة التصويت الى 84% ممن لهم حق التصويت بما يعكس زيادة الشعور بالقلق على مستقبل تركيا في ظل صعود واستمرار حزب العدالة والتنمية.**
2) **تراجع انتخابي في شعبية حزب العدالة والتنمية من 49,8% عام 2011 الى 40,9% وفقد حوالي 18% من شعبيته وما يترتب على هذه النتيجة من عدم قدرته على تشكيل حكومة بشكل منفرد ووجود صعوبات في التحالف مع الاحزاب الكبرى.**
3) **تشير النتائج الى يقظة الشعب التركي لنوايا اردوغان وحزبه وما كان ينويه من عمل تغييرات دستورية تقلص سلطات البرلمان وتحول تركيا لدولة رئاسية، اضافة الى زيادة القمع والفساد بما ادى لانخفاض قطاعات من جماهيره والتصويت لاحزاب اخرى.**
4) **نتائج الانتخابات لا يمكن التعويل عليها في التضخيم من وعي الناخب التركي باتجاه الديمقراطية والحداثة لأن جانب ممن كانوا يصوتون لحزب العدالة والتنمية توجهت اصواتهم لحزب الحركة القومية اليميني والذي**

بعد عام 2015

ارتفعت نسبة الاصوات التي حصل عليها من 13% عام 2011 الى 16,3% وزاد عدد نوابه من 53 نائب الى 80 نائب.

5) تراجع التصويت لحزب الشعب الجمهوري حزب اتاتورك من 26% الى 25% بما يعني ان الاصوات الراحلة عن الحرية والعدالة لم تذهب لليبرالية او الاشتراكية الديمقراطية التي يمثلها الحزب.

6) مؤكداً ان حصول حزب الشعوب الديمقراطي على 13,1% من الاصوات هو انتصار كبير للقضية الكردية في تركيا ولحزب عبد الله اوجلان، واعلاء لقيم الحوار الديمقراطي وترك السلاح والانخراط في العملية السياسية. لكن يظل الحزب يمثل القومية الكردية ولا يتسع لباقي القوميات الاخرى[20].

وتجدر الاشارة الى ان الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" لم يكن اول من طرح قضية الانتقال من النظام البرلماني الى الرئاسي في تركيا، فقد سبقه الى ذلك كل من الرئيسين تورغوت اوزال وسليمان ديميريل، لكن يمكن القول ان اردوغان بذل خطوات فعلية في هذا المجال، وهنا دفع الاحزاب السياسية وقسم من الشعب التركي الى الخوف من ان يكون الانتقال الى النظام الرئاسي مدخلاً لحكم شمولي دكتاتوري، اذ ترى المعارضة ان الرئيس اردوغان سيستغل هذا الانتقال ليصبح حاكماً مطلقاً بما يشكل خطراً على الديمقراطية والتعددية في البلاد، والانغماس في البعد الايديولوجي حيث النزعة العثمانية التي تحكم شخصية اردوغان الى درجة ان لقب السلطة الجديد اصبح مرافقاً لاسمه في كثير من الاحيان، وهذا ما صرح به النائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض "انور اويمن" ان لدى اردوغان مشكلة كبيرة مع التعددية والعلمانية، ويسعى جاهداً لارساء الدكتاتورية خطوة تلو خطوة، فيما يرى حزب الحركة القومية بزعامة "دولت باغجلي" ان النظام الرئاسي هو الانسب لتركيا، ويتخوف معارضون من ان يكون الانتقال الى النظام الرئاسي مدخلاً لحكم شمولي دكتاتوري، ويرون ان اردوغان سيستغل هذا الانتقال ليصبح حاكماً مطلقاً بما يشكل خطراً على

الديمقراطية والتعددية في البلاد، وفي العمق يمكن القول ان المعارضة الضعيفة والمنقسمة والمشتتة تخشى من ان يؤدي النظام الرئاسي ليس الى الدكتاتورية فحسب بل الى القضاء على بقايا نفوذها السياسي والبرلماني[21].

ويؤكد المراقبون ان خسارة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 حزيران 2015، حطمت حلم اردوغان بالسلطة والامبراطورية العثمانية الجديدة، هذه الخسارة الحدث الاكبر والاهم لدى الدول الكبرى، والتي ستؤدي الى اهتزاز وانهيار التحالف الثلاثي التركي السعودي القطري الذي يقف حالياً وراء ما يسمى الربيع العربي ويسعى ليقدم نفسه للامريكان والدول الاوربية انه القائد للعالم العربي، فهذه الخسارة لم تحطم حلم الرئيس التركي وانما الحلف الخليجي ايضاً وباتت دول الخليج تشعر بالقلق من نتائج الانتخابات وخاصة وان خسارة حزب العدالة والتنمية ستكون له ابعاد استراتيجية يفتح الباب للنظر في مستقبل السياسة الخارجية التركية وبالذات فيما يخص الملف السوري[22].

وقد كان الوضع الاقتصادي التركي الذي كان يعاني الركود وعدم قدرة اردوغان على طمأنة الناخبين بالعودة الى الازدهار، عاملاً في هذه الخسارة. فقد تراجع نمو الاقتصاد التركي خلال السنوات الماضية من 9% عامي 2010 و 2011 الى 2,9% عام 2014، الى جانب الاستقطاب الكبير للناخب التركي والذي جعله يتساءل حول اهلية الحزب للشعبية التي يحظى بها بعد اكثر من اثنى عشر عاماً في السلطة، فقد انكشفت فضيحة ديسمبر 2013 حول الفساد المستشري في حزب العدالة والتنمية الحاكم، وهي كانت احد اسباب انتكاسة الحزب، وتراجع العلاقات التركية العربية انعكس على الصادرات التركية، كما انعكس بشكل اكبر على الاستثمارات العربية في تركيا بالتزامن مع رحيل رؤوس الاموال الغربية نتيجة الاضطراب السياسي الداخلي الذي عاشته البلاد خلال السنتين الماضيتين، وبعد ان تعرض خط الترانزيت التركية لضربة اولى عام 2011 مع اندلاع الحرب السورية والاضطراب في العراق ما منع الشاحنات التركية من الوصول الى الخليج العربي، واقفلت السوق

بعد عام 2015

السورية والعراقية بوجه بضائعها، اتت الازمة مع مصر عام 2013 لتزيد الامور تعقيداً، ومع فسخ مصر للاتفاقية التجارية للخط الملاحي "الرورو" مع تركيا، يضطر المصدرون الى عبور قناة السويس بدلاً من استخدام الطريق البري لنقل البضائع الى دول الخليج ما سيؤدي الى زيادة التكاليف بنسبة 40%[23].

وأكد موقع "بلومبرغ بيزنس" الامريكي في تقرير منشور على موقعه الالكتروني، ان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يخوض حروباً على ثلاث جبهات في آن واحد وتساءل الموقع عما اذا كان بوسع اردوغان تحقيق الفوز على الاكراد وتنظيم داعش، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الاقتصاد التركي الذي يعاني بحسب التقرير من انهيار شديد ادى الى دخول التصنيف الائتماني لتركيا الى منطقة الخطر. ويقول التقرير على مدى بضع سنوات، بدأ اردوغان على انه لا يمكن تعويضه، فمنذ ان كان رئيساً للوزراء ثم اصبح رئيساً للبلاد، نجح في الحفاظ على تركيا خارج اطار الاضطرابات التي تعاني منها الدول المجاورة. ولكن تلك الحقبة قد انتهت الى الابد. فقد ضرب الجيش التركي اهدافاً في سوريا والعراق لمحاربة تنظيم داعش الارهابي (العدو الجديد) وميلشيات الاكراد (العدو القديم)، وتسرب العنف الدائر في المنطقة عبر الحدود الى جنوب شرقي تركيا". وبرأي التقرير، استسلم الاقتصاد التركي الى التداعيات السياسية والقوى العالمية، ومنحت الانتخابات البرلمانية غير الحاسمة التي جرت في حزيران 2015، المزيد من الاسباب للمستثمرين– الذين يخرجون بالفعل من الاسواق الناشئة– لتجنب تركيا[24].

واخيراً، وافق الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" على تشكيل الحكومة المؤقتة المقدم من رئيس حزب العدالة والتنمية "احمد داود اوغلو"، والذي يضم عدداً من الوزراء المستقلين. ومن المقرر ان تستمر الحكومة في تسيير الاعمال الى حين اجراء انتخابات برلمانية في الاول من نوفمبر/ تشرين الثاني واختيار حكومة جديدة[25].

ولقد تعهد رئيس الوزراء التركي "احمد داود اوغلو" لدى اعادة انتخابه رئيساً لحزب العدالة والتنمية الحاكم، باستعادة الاكثرية المطلقة في الانتخابات المبكرة

المقررة في تشرين الثاني المقبل. ولقد اكد "ان مستقبل البلاد سيكون مضموناً خلال العقدين المقبلين" في حال تشكلت حكومة جديدة في الاول من تشرين الثاني على قاعدة افكار حزب العدالة والتنمية"، واوضح ان حكومة الحزب الواحد ضرورية لمحاربة الارهاب ومواجهة التحديات الاقتصادية على حد سواء. ولقد اجرى داود اوغلو محادثات مع احزاب المعارضة دون التوصل الى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية، الامر الذي دفع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان للدعوة الى انتخابات مبكرة واعطى داوود اوغلو تفويضاً لتشكيل حكومة مؤقتة تضم شخصيات من احزاب معارضة حتى اجراء انتخابات[26].

ويسعى حزب العدالة والتنمية التركي للفوز بالانتخابات البرلمانية المبكرة القادمة المتوقع عقدها في تشرين الثاني المقبل. وقد اكد الحزب لل (الشرق الاوسط) "ان العمل جار على تدارك كل الاخطاء التي وقع فيها الحزب، وادت الى تراجع نسبة تأييده. كما ان من المحتمل ان يجري الحزب مراجعة كاملة لنقاط الضعف والقوة التي اعترت الانتخابات السابقة، مؤكداً ان ثمة الكثير من المقاعد التي خسرها الحزب بعدد قليل من الاصوات ويمكن استرجاعها بسهولة وببعض الجدية. كما ان بعض المرشحين كانوا اقل قدرة من المتوقع في الحملات الانتخابية، معتبراً ان عودة "المخضرمين" قد تكون هي الحل، في اشارة الى مشروع سيطرح على الدورة الاستثنائية للحزب لالغاء قاعدة الدورات الثلاث التي تم بموجبها منع الكثير من الكبار في الحزب من الترشح واستبدلوا بشباب اقل خبرة، واقل قدرة على استقطاب الجماهير ومخاطبتها. وكان اكثر من 70 نائباً من الحزب بينهم بعض القادة المؤسسين كنائب رئيس الوزراء "بولند ارينج" قد منعوا من الترشح في الانتخابات الاخيرة[27].

من جهة اخرى يشهد مؤتمر الحزب، انتخاب احمد داود اوغلو للمرة الثانية رئيساً للحزب وكذلك انتخاب اعضاء اللجنة المركزية للحزب ولجنة القيادة المركزية ولجنة الانضباط المركزية والهيئة المركزية العامة لتحكيم الديمقراطية داخل الحزب[28].

بعد عام 2015

وفي كل الاحوال، فقد دخلت تركيا مرحلة جديدة في تأريخها المعاصر وباتت على مفترق طرق، فاما حالة استقرار بمعادلات وديناميات جديدة واما انتخابات مبكرة غير مضمونة السياق او النتائج. وسيكون المحدد الابرز للمشهد التركي هو مدى تحلي الاحزاب الاربعة بروح المسؤولية والحكمة في ادارة هذه المرحلة الجديدة، خصوصاً في ظل اشارات اولية بتأثر الاقتصاد التركي بالنتائج المفاجئة، وتخوف المواطن التركي من عودة شبح الانسداد السياسي والازمات الاقتصادية التي عانت منها تركيا ما قبل العدالة والتنمية. وفعلاً وكما اسلفنا، حدثت الانتخابات التركية، وحقق حزب العدالة والتنمية فوزاً لم يكن متوقعاً، فقد حصل العدالة والتنمية على (49,5%) من الاصوات مقارنة ب (41%) في الانتخابات السابقة، بينما حافظ حزب الشعب الجمهوري على نتيجته السابقة (24,8%) ولكن الخسارة الكبيرة كانت من نصيب حزب الحركة القومية الذي هبط من 16 الى 11,9% من الاصوات. اما حزب الشعوب الديمقراطي، كردي التوجه فكانت خسارته اقل نسبياً، محققاً 10,7% من الاصوات. وتؤهل هذه النتيجة حزب العدالة والتنمية لاحتلال (316) مقعداً من مقاعد البرلمان التركي البالغة (550 مقعداً)[29].

لنتائج الانتخابات التركية عدة رسائل على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية. داخلياً، برهنت النتائج على حسم الشعب التركي امره لصالح الحكومات القوية وتخوفه من عودة الحكومات الائتلافية الضعيفة، فقد فضل نحو 10% من الناخبين العودة للتصويت لحزب العدالة والتنمية بعد فترة عدم الاستقرار السياسي التي تلت الانتخابات السابقة. كما ان الانتخابات تشير الى نجاح الحزب الحاكم في ترتيب صفوفه داخل الحزب ذاته، ونجاحه في مواجهة الحملات المنظمة الداخلية والخارجية والتي تستهدف افشال الحزب واخراجه من السلطة باعتباره يمثل التيار الاسلامي[30].

الواضح بالطبع، ان تطورات الشهور الخمسة الفاصلة بين جولتي الانتخابات، سواء على الصعيد السياسي او الامني او الاقتصادي، كان لها تأثير كبير

بعد عام 2015

ومباشر في التحاق اكثر من اربعة ملايين ناخب بصف العدالة والتنمية، ويمكن تلخيص هذه التطورات في ما يمكن تسميته بالرغبة في الاستقرار، بكلمة اخرى، عاش الناخب التركي خمسة شهور من الشعور بعدم الاستقرار وقرر بالتالي ان الخيار الامن لعودة الاستقرار هو بعودة العدالة والتنمية لقيادة البلاد بدون الوقوع تحت ضغوط ابتزاز الاحزاب الاخرى.

الاحزاب التي اسهمت مباشرة من عدم الاستقرار كانت تلك التي تعرضت للعقوبة الاقسى من الناخب. حزب الحركة القومية الذي تصرف بعد الانتخابات السابقة بصورة غير توافقية على الاطلاق ورفض كل الخيارات المطروحة، بدون ان يقدم بديلاً مقنعاً فكانت خسارته فادحة. وحزب الشعوب الديمقراطي الذي اتيحت له بالفعل فرصة وضع فاصل قاطع بينه وبين الجناح المسلح في حزب العمال الكردستاني، فأضاع الفرصة المتاحة وذهبت الاصوات التي خسرها كلا الحزبين القوميين للعدالة والتنمية[31].

اقليمياً، تؤكد الانتخابات نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية، الخارج من رحم التيار الاسلامي التركي، كنموذج للعمل السياسي الممكن ضمن سياقات سياسية معادية للاسلاميين. ما حققه الحزب من انجازات سياسية واقتصادية واجتماعية يعزز من حجج الذين يرون ان على الاسلاميين، وغير الاسلاميين، تأجيل اجنداتهم الايدولوجية والاهتمام بأولوية بناء مجتمعاتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بشرط ان يمتلك الاسلاميون القدرات والمهارات اللازمة، باعتبار انه بدون تحقيق هذه الاولوية سيتحول التنافس الحزبي الى صراعات عدمية في ظل الاختراق الخارجي وهيمنة الدول العميقة وغياب الحريات والقانون والمجتمع المدني[32].

كذلك لا يفوتنا الذكر، ان من الاسباب التي ادت الى نجاح حزب العدالة والتنمية، استيعابه التخوفات التي تشعر بها المعارضة التركية بل والموجودة لدى الشارع التركي من المس بالحالة الديمقراطية في البلاد عبر التخويف الذي اثارته المعارضة التركية من تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني الى النظام شبه الرئاسي،

بعد عام 2015

وهي المادة التي استغلتها المعارضة في الاساءة الى حزب العدالة والايعاز بان السيد اردوغان لا يريد الخروج من الحكم في تركيا. ولذا فاننا لاحظنا– بعد انتهاء انتخابات يونيو– تخفيضاً كبيراً بل عدم تعاط في التصريحات السياسية التي تتحدث عن اصلاحات دستورية تفضي الى تحويل نظام الحكم في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي او شبه الرئاسي[33].

بيد ان هناك مسألتين اخريتين لا يمكن اغفالها من الاعتبار "الاولى" ذات طابع داخلي، انتخابي ففي المرة الاولى لربما منذ تأسيسه، تقدم العدالة والتنمية ببرنامج انتخابي تفصيلي وحديث بحيث عرف كل تركي، وكل كتلة اجتماعية، ما الذي سيقدمه لهما العدالة والتنمية ان عاد لسدة الحكم. والثانية ذات طابع خارجي، دولي واقليمي، فقد لاحظ الناخب التركي، سيما في الازمة السورية، كيف ان مناخ القلق الانتقالي في البلاد شجع قوى اقليمية على التعدي على حقوق ومصالح تركيا، وكيف ان قوة حليفة مثل الولايات المتحدة لم تأخذ في الاعتبار معارضة انقرة تسليح الاكراد السوريين المرتبطين بالعمال الكردستاني كانت نتائج انتخابات الاول من نوفمبر/ تشرين الثاني تصويتاً موجهاً للخارج ايضاً، وعلى تحديد ثقة الشعب في سياسات العدالة والتنمية الخارجية، وفي قدرته على حماية مصالح تركيا على الساحتين الاقليمية والدولية[34].

فضلاً عن ذلك، دولياً، يعني لقاء الحكومات القوية في تركيا الكثير من الامور اهمها استمرار الدور التركي كعامل مؤثر وفعال في منطقة مشتعلة بالحروب والازمات، وسيكون على الحكومة الجديدة مهام جسيمة في معالجة الازمات المندلعة في سوريا واليمن والعراق ومصر في ظل التحالفات الاقليمية والدولية التي تستهدف إما ادخال المنطقة في صراعات مذهبية وطائفية وتدمير الجيوش العربية او ضمان هيمنة قوى اقليمية معينة على حساب الدول العربية وقضاياها العادلة[35].

المبحث الثاني: الدور التركي في المنطقة بين الثوابت والمصالح.

اولاً: عناصر السياسة الخارجية التركية الجديدة:

ان احد العناصر المهمة في تحليل السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط يكمن في الحديث عن الانشطة التركية في المنطقة. اذ ان التصور الجديد للسياسة التركية الخارجية يعني تطوير رؤية شاملة للسياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط، وهذه الرؤية تتضمن الجوانب التالية: المشاركة في سياسة فاعلة بدلاً من سياسة رد الفعل والتشديد على اهمية الفرص بدلاً من التهديدات، واعتبار الروابط الثقافية والتأريخية مع المنطقة ثروة ثمينة. وضمن هذه المنظومة المتعددة الابعاد تم التشديد على الاعتماد البيني المتبادل والحلول التي تعود بالربح على الطرفين. وبوجه عام كانت تركيا تشجع السياسة التي تشدد على الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة، ما دام هذا التوجه يخدم مصالح تركيا[36].

ومن الواضح ان اهمية تركيا كمركز اقليمي محوري في عملية نقل الطاقة ترفع من شأنها بالنسبة الى اسواق الطاقة العالمية وتوفر لها الغرض لتلبية حاجاتها المتزايدة في هذا المجال، على المستوى الداخلي. كما ان الموقع الذي تتمتع به تركيا جعل منها دولة معتبرة في ضوء المساعي الامريكية والاوربية الرامية الى انشاء ممر جنوبي لنقل الغاز الطبيعي من بلدان المنشأ المختلفة. لكن كما كتب احد المحللين "هناك قيود تحد من قدرة تركيا على استخدام "ورقة الطاقة" على النحو الفعال الذي يخدم اهدافها السياسية الخارجية وابرز هذه القيود ان الاقتصاد التركي نفسه يعتمد على استيراد الطاقة وبخاصة الغاز والنفط من روسيا وايران[37].

ومع انتهاء الحرب الباردة، انضمت تركيا الى نظيراتها من الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي والى البلدان المنتسبة الى حلف وارسو، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتوقع "معاهدة القوات المسلحة التقليدية في اوروبا". وسعت هذه المعاهدة الى حفظ السلام والاستقرار بين اخصام الحرب الباردة السابقيين، عن طريق تقليص انواع واحجام القوات التقليدية، على امتداد اوروبا وفي بعض المناطق الرئيسية (بما فيها تركيا)، واخضاع الفرقاء لرقابة مشتركة. وقد تم توقيع المعاهدة في عام 1990، ووضعت موضع التطبيق عام 1992، الا ان روسيا علقت

التزامها بنص المعاهدة عام 2007. وجاء هذا التعليق الاحادي الجانب نتيجة للخلافات مع فرقاء آخرين حول موضع القوات في "المناطق المتطرفة" الحساسة (عند الاطراف). بما فيها تلك المحاذية للحدود الشمالية الشرقية التركية في جورجيا ومحيط روسيا القوقازي الشمالي[38].

وعلى هذا الاساس، تركيا تعيش فترة وصل ماض، انقطع منذ قرن، بمستقبل تريده على صورته بحداثوية العصر. والحال ان الطموح ذلك وبأيدي، اسلامييها، جعل ويجعل، دولة حليفة للولايات المتحدة، بحكم انتمائها للناتو لعقود ستة الى حين يومنا هذا، محكومة من نظام تعتبره "غير صديق" وبتناسب طردي مع وزن طموحه النوعي. ولأن قوة بحرية في الاساس تنظر اول ما تنظر الى عمق بري في محيطها، فالشام والعراق شطرا الاقليم المطلوب استتباعه، ومن ثم كان سعي انقرة حثيثاً لتذويب– اذا لم يكن ازالة– النفوذ الايراني في كليهما، واعلاء كلمة الاخوان المسلمين في الشام اما عبر شراكة وازنة مع نظامها، معطوفة على انتزاعة من فلك طهران او– ان تمنع– بواسطة شن حرب بالوكالة عليه تدع لاجلها حدودها مفتوحة على مصراعيها لكل من قامت نفسه الى قتاله، من داخل كان او من خارج. وبذا تتخفف انقرة، لصالحها ولحساب حلفائها في الناتو وخارجه، من جماعات تؤرق الجميع، وتطرح في الوقت ذاته نظام دمشق ارضاً لتقييم مكانه نظاماً على مقياس ما ترغب وتريد[39].

ولو رجعنا الى الافكار التي يقدمها اوغلو "وزير خارجية" السابق بالاصالة والعمق الفلسفي والتأريخي من ناحية، والشمول والقدرة على طرح رؤية مستقبلية من ناحية اخرى، وهو ما يجعل كتاباته تتسم بطابع خاص باعتبارها مزيجاً من الكتابة الاكاديمية والكتابة البرنامجية المرنة في ان واحد[40].

حيث اشار اوغلو الى وجود اربعة مبادئ اساسية تشكل الرؤية التركية تجاه الشرق الاوسط:

1) الامن للجميع اي ضرورة تحقيق الامن المشترك للمنطقة ككل بجميع اطرافها وفاعليتها، بحيث يساوي الامن الحقيقي للفلسطينيين امن

الاسرائيليين وامن الشيعة العراقيين يجب ان يتساوى مع امن السنة العراقيين. وامن المسيحي اللبناني ينبغي ان يساوي امن الاتراك او الاكراد او اي طرف آخر.

2) تغليب الحوار السياسي والآليات الدبلوماسية والسلمية في حل الخلافات ومعالجة ازمات المنطقة في اطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للاطراف المختلفة "win–win solutions" بدلاً من الاكتفاء لسياسة الحفاظ على الوضع القائم او الاقتناع بأن اللاحل هو الحل، وهو ما يقتضي فتح قنوات للتوصل مع مختلف الاطراف، وتجنب سياسات الحصار والعزل والاحتواء وتشجيع المبادرات وسياسة السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الازمات في المنطقة.

3) تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة، وصولاً الى التكامل والاندماج بينها، بما يحقق الاستقرار في المنطقة، حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط اذا إستمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات اقتصادات المنطقة ببعضها البعض.

4) التعايش الثقافي، ويقصد به اساساً الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في اطار تأكيد التسامح الثقافي والتعددية وتجنب اثارة النعرات وقضايا التمايز الطائفية والعرقية على نحو صراعي[41].

وفي منتدى اسطنبول للسياسة العالمية الذي عقد تحت شعار بناء عالم جديد "في مركز كونجرس اسطنبول في 17–18 مايو 2012، تطرق المؤتمر الى الدول الصاعدة مثل تركيا والهند والبرازيل، نتيجة للازدهار الاقتصادي لهذه الدول، وما تحمله من قوة سياسية، حيث ان صعود هذه الدول بما فيها تركيا، سيقدم قيادة قوية في القضايا الدولية المستقبلية، وتطرق المشاركون الى النموذج التركي واثنوا عليه بالقول ان تركيا شريك استراتيجي، وليس منافساً بعد تبنها سياسة تصغير المشاكل،

والسياسة الخارجية الوقائية من بلقان الى الشرق الاوسط وقوقاز. كما انها لاعب عالمي واقليمي كما تمتلكه من قوة ناعمة[42].

وكبوابة للولايات المتحدة واوربا، اصبحت تركيا نقطة التقاء مهمة للاعبين الرئيسيين في الشرق الاوسط، وبالتالي فانها يمكن ان تلعب دوراً في انهاء الانقسامات التي سممت العلاقات في الشرق الاوسط. لقد كان الغرب واحياناً بعض الفاعلين من المنطقة– يعتمد رؤية تقوم على تقسيمات مثل "نحن وهم" و "معتدلون ومتعصبون" ويميلون الى الغرب ومعادون له و "شيعة وسنة" و "اسرائيل وعرب" و "الغرب والاسلام" ولكن تركيا ممكن ان تشكل نموذجاً يتخطى هذه الانقسامات وهذا لا يعني ان علاقات انقرة مع جميع الاطراف ستكون بالضرورة طيبة. بل ان التزام تركيا جميع الاطراف، يمكن ان يميزها عن السياسات الغربية ازاء المنطقة. الا ان هذه الفرصة قد تتبدد، اذا بدا ان تركيا تتصرف وفقاً لرؤية اسلامية بدلاً من رؤية تستند الى القانون الدولي وحقوق الانسان[43].

ثانياً: مستقبل الدور التركي في المنطقة:–

يمثل كما ذكرنا الموقع التركي من اهمية جيواستراتيجية للقوى الكبرى كونها محاطة بقوى اقليمية ودولية اقل ما يمكن القول عنها: انها قوى منافسة لها، لذا فهي بحاجة لدعم الولايات المتحدة الاميركية كحليف استراتيجي لتوزيع الادوار المتبادلة اقليمياً ودولياً خاصة وان المصالح والاهداف الاميركية– التركية تشهد توافقاً ومواءمة في اسيا الوسطى والقوقاز ولاسيما في مشاريع نقل الطاقة من المنطقتين باتجاه الغرب للحد من سيطرة روسيا الاتحادية على مشاريع، وخطوط الطاقة التي تمثل احدى ادوات السيطرة، والنفوذ الروسي وكذلك منع ايران من استقطابها خطوط الطاقة عبر اراضيها[44].

لقد عكست مراحل تطور النظام الاقليمي اختلاف موازين القوى فيه، حيث التنافس على قيادة الاقليم بين قوى عربية (مصر والسعودية)، وقوى غير عربية (ايران وتركيا). اما اسرائيل، فرغم انها قوة اقليمية مؤثرة ومتداخلة في معظم التفاعلات

الاقليمية، فانها خارج سياق هذا التنافس، فهي تفتقد اهم مقوم للقيادة الاقليمية، وهو القبول من مختلف وحدات الاقليم. ولا يعني هذا خروج القوى غير العربية من ميزان القوى الاقليمي، لكنها تمثل قوة تضاف او تخصم لمصلحة احد المتنافسين. وفي افضل السيناريوهات لاسرائيل، فان هدفها ان تظل القوة الاكثر تفوقاً، وان تنخرط في كيان اقليمي يقبل بها، او ان يتم تحطيم الحدود المميزة للنظام الاقليمي التي تمايز بينه وبين غيره من النظم الدولية، لتصبح اسرائيل وسط كيانات سياسية متفرقة غير موحدة لضمان امنها[45].

على الرغم من ذلك، هناك اهتمام في اسرائيل والغرب بتأثير الرأي العام التركي الاسلامي ووسائل الاعلام الشعبية التي تتخذ مواقف معادية للغرب ومعادية لاسرائيل ومعادية للسامية. وخصوصاً ان الوجود الاسلامي الراديكالي في الشرق الاوسط والدول الغربية في خلال العقد الماضي مثل تهديداً لأمن المنطقة وامن اسرائيل على وجه الخصوص. والاكثر من ذلك تنامي قدرات هذه الجماعات في اوروبا وامريكا يسهل من تصدير الراديكالية والارهاب والعنف. وعلى ضوء هذا الواقع، شهدت العلاقات التركية مع دول حلف شمال الاطلسي تراجعاً رغم ادراك الدول الغربية ان لتركيا دوراً استراتيجياً مهماً في المنطقة، ولكن تدور تساؤلات مهمة حول السلوك التركي كالتصويت التركي الرافض لايران كهدف لبرنامج الدفاع الصاروخي لحلف الاطلسي، وتنظيم التدريبات الجوية التركية الصينية المشتركة، ويزيد الامر في المنطقة سوء تحالفها مع قوى راديكالية بالعالم العربي كحماس، وسوريا[46].

ترى انقرة ان التحرك بشكل عشوائي ضد تنظيم الدولة "داعش" ومن دون مراعاة ضرورة وجود استراتيجية متكاملة، سيؤدي في النهاية الى الفشل الذريع. هناك ضبابية وعدم يقين فيما يسمى استراتيجية اوباما ضد تنظيم الدولة "داعش" لاسيما عندما يتعلق الامر بسوريا، فضلاً عن تضارب المصالح والغايات بين البلدان المشاركة في هذا التحالف. فظاهر التحالف محاربة تنظيم الدولة "داعش" وباطنه اشياء اخرى،

بعد عام 2015

وعليه، فان تركيا غير مستعدة للمشاركة في تحالف لا يمتلك استراتيجية متكاملة، ومن غير المعروف ما هو الهدف النهائي له ومتى سيتم تحقيقه[47].

ودائماً تجد تركيا نفسها على نحو متزايد محصورة بين مطالب الولايات المتحدة من جهة وبين تأمين مصالحها في المنطقة من جهة اخرى. وهي تناقش من نواح كثيرة عبء كونها شريكاً في منظمة حلف شمال الاطلسي من ناحية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي في العالم الاسلامي الذي لا يخضع بسهولة لادعاءات الولايات المتحدة بالهيمنة من ناحية اخرى. وخير مثال على ذلك: القضية النووية الايرانية ونظام العقوبات على طهران، تجد تركيا نفسها محصورة بين مطالب الولايات المتحدة بتشديد العقوبات ضد ايران وبين حماية مصالحها الاقتصادية خاصة وان ايران ابلغت تركيا بان النظام في سوريا خط احمر لدرجة ان احد جنرالات حرس الثورة الاسلامية حذر من انه (اذا ما تعرضنا للتهديد فاننا سنستهدف الدرع الصاروخية للناتو في تركيا ومن ثم سنضرب الاهداف التالية، ولكن اسرع كلا البلدين لاحتواء العواقب، فقام وزير الخارجية التركي السابق احمد داود اوغلو بطمأنة وزير الخارجية الايراني السابق (علي اكبر صالحي) خلال مؤتمر صحفي مشترك في طهران في كانون الثاني 2012 بان (تركيا لن تتخذ اي خطوة من شأنها ان تؤثر سلباً في علاقاتنا مع جيراننا... لاشك اننا لن نقبل بأي هجوم على اي من جيراننا من ارضنا ولا نريد لفكرة وجود تهديد وخاصة ضد ايران ان تتشكل اصلاً)[48].

لذلك فقضية اسقاط النظام السوري تظل جوهر السياسة الاقليمية لاردوغان وعليه جاء التفاهم الامريكي– التركي الذي نص على وضع قاعدة (انجرليك) التركية في خدمة عمليات التحالف الدولي ضد داعش مقابل تفهم امريكي ضمني لاقامة "جزر آمنة" على الحدود السورية بين مارع وطرابلس، بطول نحو 100كم، وعمق 40كم، لتحقيق جملة من الاهداف الحيوية منها:

قطع الطريق امام التواصل الجغرافي بين المناطق الكردية في سوريا، منعاً لتشكيل اقليم كردي جديد على حدودها الجنوبية وايجاد منطقة آمنة للاجئين السوريين

تخفيفاً للاعباء المالية والاجتماعية. لذلك يمثل التحرك التركي الجديد ضد تنظيم داعش والاكراد والذي تم بموافقة امريكية، تحولا مهماً ذا ابعاد استراتيجية كبيرة، خاصة ان تركيا سوف تستفيد من وجهين، الاول: انها يمكن ان تضع يدها على منطقة استراتيجية تتيح قدرات عسكرية مؤثرة لمن يسيطر عليها. والثاني: قطع الطريق على اعدائها التقليديين والجُدد والمتمثلة في اطماع الاكراد، وتنظيم "داعش" في العراق والشام. ويعود تدخل تركيا على هذا النحو الى التمدد الذي حققه تنظيم داعش على الحدود السورية، الى جانب الشرعية التي اكتسبها الاكراد في حربهم ضد التنظيم، مما يمنحهم تعاطف القوى المناهضة للارهاب[49].

لذلك يتوقف تشكيل الميزان الاقليمي للقوة على الكيفية التي ستوظف بها القوى الرئيسية الفاعلة مصادر قوتها لمواجهة التحديات الناتجة عن البيئة الاقليمية، فبخصوص تركيا، فاللحظة الحالية تشير الى وجود تحديات كبيرة امام المساعي التركية في المنطقة، نتيجة ارتباك التقديرات التركية للاوضاع الاقليمية في كل من مصر وسوريا، حيث تعادى النظام الحاكم في الدولتين، ويؤيد المعارضة بما يغذي الاحتجاجات الداخلية فيها، بالاضافة لزيادة الانتقادات الاوربية لسياسات اردوغان تجاه معارضيه، بما يشير لتغير القبول العالمي للنموذج التركي، مصدر القوة الناعمة لتركيا[50].

وفي 15/ سبتمبر– ايلول/ 2014 تم عقد "المؤتمر الدولي حول السلام والامن في العراق" في باريس بحضور (30) دولة بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان ومعها عدد من دول الناتو والاتحاد الاوربي (بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا وهولندا والنرويج والدنمارك وبلجيكا وتشيك وكندا وتركيا) مع عدد من الدول العربية (دول مجلس التعاون ومصر والعراق والاردن ولبنان) بالاضافة للامم المتحدة وجامعة الدول العربية. ورغم مشاركة تركيا في مؤتمر باريس، فانها ظلت على تحفظها من الانضمام الى التحالف الدولي، حيث كررت موقفها من ضرورة النظر الى نظام الاسد في دمشق على انه اساس المشكلة التي يجب مواجهتها بالعمل على اسقاطه مع فرض منطقة آمنة على الحدود التركية– السورية، بالاضافة لمنطقة حظر

بعد عام 2015

جوي ويلاحظ استمرار الشد والجذب بين الجانبين الامريكي والتركي حول مدى تعاون انقرة في المجهود الحربي ضد داعش[51].

الا ان التحرك التركي الجديد للتصعيد من جانب تركيا ضد داعش ممكن ان يكون له تداعيات سلبية عليها، من اهمها:

1) **فتح جبهة صراع جديدة بالنسبة للتنظيم، خاصة اذا استمر داعش في تصعيد هجماته ضد تركيا، وشنه عدداً من الضربات الارهابية الانتقامية، في ظل سهولة وصول اعضاء التنظيم للداخل. كما ان وجود مجموعات من عناصره داخل تركيا يمثل نقطة قوة له. وفي الوقت نفسه، يمكن لتركيا ان تشن ضدهم عمليات اعتقال.**

2) **في حالة توقف التنظيم عن بيع النفط لتركيا، والتي وصفتها وسائل الاعلام عدة بأنها "الرئة الاقتصادية" له، سيؤثر ذلك بالضرورة فيه، لانه يعتمد على النفط بوصفه احد مصادر التمويل الرئيسية التي جعلته واحدة من اغنى المنظمات المتطرفة في العالم.**

3) **صعوبة انتقال المقاتلين الاجانب الى داعش، ففي تصريح سابق للرئيس باراك اوباما، افاد بان قوة "داعش" ستتراجع في حال تعاونت تركيا بشكل اكبر في مراقبة حدودها المشتركة مع جارتها الجنوبية. ونوه اوباما الى ان الاف المقاتلين الاجانب يتسللون الى سوريا عبر تركيا، قبل الانتقال الى العراق، فبعد فترة من اتباع تركيا سياسة غض الطرف تجاه تدفق المقاتلين الاجانب، عبر حدودها للانضمام لتنظيم داعش، اعلن الرئيسان الامريكي اوباما والتركي اردوغان، اتفاقهما في 22/يوليو/2015 على العمل معاً لوقف تدفق المقاتلين الاجانب وتأمين حدود تركيا مع سوريا بحسب بيان للبيت الابيض[52].**

وبخصوص التدخل الروسي في سوريا، تبدي تركيا قلتها الشديد من مسار العمليات الروسية، والاداء الامريكي، في الحلف السوري، بعد اعلان الاولى تدخلها

بعد عام 2015

العسكري الى جانب النظام، وتنسيقها المباشر مع الجماعات الكردية السورية، وقيام الثانية بقطع العلاقات مع المعارضة السورية لصالح التحالف مع الاكراد. وقال مسؤول في مكتب رئيس الوزراء التركي احمد داود اوغلو "للشرق الاوسط" ان المسار الامريكي في الملف السوري "خاطئ" معتبراً انه "لا يمكن محاربة الارهابيين بدعم ارهابيين، في اشارة الى حزب الاتحاد الكردستاني الذي تعتبره انقرة جزء لا يتجزأ من تنظيم (حزب العمال الكردستاني) الذي تعتبره تنظيماً ارهابياً وتخوض معارك عنيفة معه منذ اشهر. وقال المسؤول التركي ان بلاده "قلقة من الاداء الروسي في سوريا" مشيراً الى ان الطائرات الروسية تستهدف المعارضة المعتدلة، ولم تشن أي عمليات على مناطق نفوذ "داعش" القريبة من الحدود التركية. واشار الى ان "فتح مجرات آمنة" للتنظيم المتطرف الى الاراضي التركية "سيكون امراً خطيراً وغير مقبول إذا صحّت التقديرات بشأنه"، معتبراً ان في ذلك عبثاً بأمن البلاد، وهو خط احمر لا يمكن تقبله ومعلناً انه تم ابلاغ السفير الروسي بالمخاوف والمعلومات التركية في هذا الشأن[53].

ومن العوامل التي يمكن ان تحد من التغيير في السياسة الخارجية التركية هو بقاء رئيس الدولة رجب طيب اردوغان واحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية في موقع رئاسة الجمهورية وهو معروف بتأثيره سواء في اوساط حزب العدالة او في اوساط الشعب التركي بشكل عام. وفي هذا السياق، بقي الموقف التركي فيما يتعلق بالنظام السوري رافضاً لأي حلول يستمر معها الرئيس السوري بشار الاسد. كما حافظت تركيا على موقفها الرافض لتقسيم سوريا، واقامة كيان كردي شمالها، ولا تزال تصر على دعم قوات المعارضة السورية في مواجهة النظام، كما استمرت علاقتها مع النظام العراقي بقيادة العبادي على الوتيرة نفسها، فيما استمرت ايضاً القطيعة الدبلوماسية مع النظام المصري، والحكومة الاسرائيلية، كما تواصل الدعم التركي للجهات التي تنادي بعودة الرئيس المعزول محمد مرسي، وعده رئيساً شرعياً[54].

ان تجدد الصراع ضد حزب العمال الكردستاني يحدث الان في ظروف مختلفة، بعد ان تحول الاكراد الى لاعب اقليمي مهم في الشرق الاوسط وشريك

بعد عام 2015

للولايات المتحدة في محاربة "داعش" وقوة لها وزن في الداخل التركي، وتلقى قضيتهم قبولاً في العديد من الاوساط التركية، بما يعني ان الخطوة قد تأتي بنتائج عكس ما تشتهيه تركيا. كما ان حلفاء تركيا الذين كانوا يطالبونها بفتح قواعدها الجوية لطائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية خاصة القاعدة الجوية "انجرليك" التي تعد مثالية لضرب مواقع التنظيم في سوريا، يتحفظون على ضرب حزب العمال الكردستاني في العراق، خاصة ان حزب الاتحاد الديمقراطي وميليشياته– وحدات حماية الشعب– اصبح ورقة رابحة بالنسبة لقوات التحالف، ولكن لا تستطيع قبول ذلك الا ضمن الصفقة التي سعت اليها تركيا معها، وهي ان تشمل حربها على "داعش" حرباً موازياً على الاكراد[55].

ونتيجة لذلك، فقد أكد "داود اوغلو" ان تركيا لن تسمح بأن تكون منطقة الشرق الاوسط خزاناً لاسلحة الدول الكبرى، وان القيادة التركية ابلغت الادارة الامريكية والقيادة الروسية بالموقف التركي الرافض لتسليح المجموعات المقاتلة في سوريا. واضاف: "لقد رأينا كيف قامت الولايات المتحدة الامريكية بتسليح الجيش العراقي في الموصل مسبقاً، الا ان تنظيم داعش استحوذ على هذه الاسلحة بعد سيطرته على المدينة وبدأ باستخدامها ضد المدنيين. والان لا يمكن لأحد ان يضمن عدم وصول الاسلحة الامريكية التي ستُمنح لتنظيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الى تنظيم حزب العمال الكردستاني الذي يشن هجمات ارهابية ضد الدولة التركية[56].

وفي سياق العلاقات التركية مع دول اخرى في الاقليم، فان نتائج الانتخابات التركية في حزيران 2015، قد دفعت صانعي القرار الى التركيز على الاوضاع الداخلية بشكل اكبر. وربما كان هذا التركيز نحو الداخل له انعكاسات على تراجع حدة تصريحات الرئيس التركي تجاه النظام الحالي في مصر، او تجاه سياسة كل من الولايات المتحدة واسرائيل. وفي نقد سياسات بعض الدول الاوربية تجاه الشرق الاوسط، وهذا يدل على تغيير في اسلوب ولهجة السياسة الخارجية لتبدو اقل حدة وقسوة، وليس تغييراً في مضامينها ومواقفها على الاغلب[57].

ويمكن القول، ان التدخل الخارجي الجزئي الذي حصل في سوريا من اطراف اقليمية وغربية، عبر فتح الحدود من تركيا والاردن، ومد تنظيمات المعارضة بالكوادر البشرية والاسلحة، وقد ادى الى زيادة عدد القتلى المدنيين (كما هو حال التدخلات في العراق وليبيا)، وأوجد في سياق الحرب الاهلية الدائرة والاحقاد الناجمة عنها بين المكونات الاجتماعية، والتي اسهمت فيها التدخلات الخارجية، بيئة صالحة لنمو الجماعات "المتطرفة" وصولاً الى سيطرة تنظيم "داعش" على مناطق واسعة، من دون اغفال دور النظام السوري في ايجاد هذه البيئة عبر كارثية ادارته[58].

وعليه يوجد حالياً تدخل واضح بين السياستين الداخلية والخارجية في تركيا، حيث يدور الحديث في تركيا، خاصة من قبل احزاب المعارضة عن ان حزب العدالة والتنمية يقوم باستخدام التحركات الاقليمية الحالية من اجل مكاسب داخلية، حيث ان موافقة الحكومة التركية على استخدام طائرات التحالف الدولي لقاعدة (انجرليك) تجعله واقعاً تحت ضغوط اقل من الولايات المتحدة واقل تعرضاً للحملات الاعلامية الغربية التي تتهمه بالتقاعس عن مواجهة تنظيم الدولة، مما يريحه نسبياً ويجعله اكثر تفرغاً لقضايا الساحة الداخلية. ومن زاوية اخرى، فان حملته ضد حزب العمال الكردستاني لاشغاله عن دعم حلفائه من حزب الاتحاد الديمقراطي عن انشاء كيان كردي هناك، وبذلك يكون الحزب قد حاول انتهاج سياسة تعمل على تخفيض الضغوط الخارجية عليه، من خلال تهدئة اللعب مع الاطراف الاقوى والاكثر تأثيراً على الساحة الخارجية، خاصة الولايات المتحدة، ويعمل بشكل مواز ايضاً على كسب التأييد الداخلي من بعض من صوتوا للاحزاب الاخرى في الانتخابات السابقة خاصة حزبي الحركة القومية والشعوب الديمقراطي[59].

وعليه، انطلقت (قمة مجموعة العشرين) في انطاليا بتركيا في اكتوبر 2015، وأكد اردوغان في هذه القمة ان على دول المجموعة ان تعزز تعاونها في مكافحة ما يسمى الارهاب، وان تتصدى لهذه القضية بعزيمة وحزم واعتبر الرئيس التركي ان المجتمع الدولي لم ينجح في الاختبار الذي طرحته ازمة اللاجئين، مشدداً

بعد عام 2015

على الحاجة الى العمل المشترك لحل هذه الازمة واوضح اردوغان ان قمة انطاليا تمثل نقطة تحول تأريخي في اعمال مجموعة العشرين مشيراً الى ارتباط وثيق بين قضايا الاقتصاد والامن. واوضح ان تركيا وضعت ثلاثة مبادئ لهذه القمة، هي الشمولية والتنفيذ والاستثمار. واوضح ان الشمولية تتمثل في مناقشة كافة الموضوعات التي تهم الانسان مع الاهتمام باشراك المرأة والشباب، الى جانب الحرص على وضع آلية لتنفيذ القرارات، بالاضافة الى الاستثمار في الدول النامية لتحسين الوضع الاقتصادي في الدول الفقيرة والقضاء على اسباب التوتر وظواهر العنف[60].

في ظل المعطيات السابقة، يبدو المشهد امام ثلاثة سيناريوهات:

الاول: استثمار تركيا التطورات الاخيرة والاتفاق مع واشنطن لانشاء المنطقة الامنة، وصولاً الى منع اقامة أي كيان سياسي كردي على حدودها، وهو السيناريو المرجح لثلاثة اسباب رئيسية:

1) **المحاذير الجوهرية التي تمنع تركيا– نظرياً وعملياً– من التوغل في العمق السوري.**
2) **كون الاكراد (حزب العمال الكردستاني وقوات حماية الشعب) الخطر رقم واحد وفق منظور الامن القومي التركي.**
3) **الاتفاق المبدئي بين انقرة وواشنطن على انشاء المنطقة الآمنة بالحد الادنى وبسيناريو الامر الواقع، فضلاً عن الانخراط التركي الحالي في التحالف الدولي سيخفض من الوزن النوعي للقوات الكردية ويقلل من اعتماد واشنطن عليها، وهو ما انعكس على التصريحات الاميركية بدعم تركيا في مواجهة الارهاب، مما يعني ضمنياً ان واشنطن ليست في وارد دعم الاكراد السوريين في مشاريعهم الانفصالية كضمانات قدمت لانقرة بين يدي اقناعها بالمشاركة.**

الثاني: استثمار تركيا الدعم الامريكي لها وانخراطها النشط في التحالف الدولي ضد (تنظيم داعش الارهابي) لتحويل الشمال السوري الى نقطة انطلاق وتقوية

للمعارضة السورية في مواجهة نظام الاسد، وهو سيناريو اقل خطاً من سابقه بطبيعة الحال. ذلك ان الانخراط التركي الفعلي في عملية اسقاط تدريجي للنظام في دمشق عن طريق دعم المعارضة السورية يحتاج الى قرار اممي غائب وغير مرجح بسبب الفيتو الروسي، وموافقة امريكية مترددة تضطر تركيا احياناً لخطب ودها عبر وسائل الاعلام، ومساعدة اقليمية ليست في الوارد في الوقت الحالي على الاقل، فضلاً عن الاستعدادات التركية غير المكتملة وتصريحاتها المعلنة بعدم نيتها التدخل براً. كما يمكن اضافة عامل مهم آخر، وهو ان أي تدخل تركي في عمق الاراضي السورية يستطلب من تركيا ضربات اقوى واعمق لمعسكرات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في العراق.

الثالث: اكتفاء تركيا بقصف تكتيكي ضد (تنظيم داعش الارهابي) وحزب العمال الكردستاني دون أي استفادة استراتيجية من ذلك لا على صعيد تحقيق رؤيتها للحل في سوريا ولا حتى على مستوى تنفيذ فكرة المنطقة الآمنة. وهو سيناريو مستبعد جداً اذا ما وضعنا في عين الاعتبار التطورات الاخيرة وقيمناها وفق سياقها الطبيعي[61].

وبالنتيجة فلقد لقي قرار تركيا بالتدخل عسكرياً ضد (تنظيم داعش الارهابي) الاسلامية رد فعل ايرانياً فورياً، مما يدل على ان طهران تخشى ان يلقى هذا القرار مسؤولية كبرى على انقرة، التي ستجد نفسها امام مواجهة مع داعش، مما قد يقلب المعادلة الى تحالف تركي– سعودي بدعم اردني– يشن ضربات على التنظيم في سوريا ويتحمل المسؤولية الكبرى في هذا الشأن بديلاً عن واشنطن. وهذا ما قد يعيد التنافس الايراني، التركي الى الواجهة، وهو تنافس تأريخي بين بلدين يلعبان دوراً كبيراً في تقليب اوراق الملفات في المنطقة، وهو تنافس يحتد احياناً. لكنه كلما احتد، يسعى الطرفان الى احتوائه والحفاظ على علاقات قوية تربطهما، بعيداً عن الخلافات الاقليمية[62].

وعليه، تتحدد المبادئ التي تتبناها تركيا في الشرق الاوسط وعلى النحو الآتي:

المبدأ الاول: هو احلال الامن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة واخرى، ودولة واخرى.

المبدأ الثاني: هو الارتقاء بمستوبة الحوار السياسي الى اعلى درجة.

المبدأ الثالث: في الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه ان يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة كركيزة وشرط اساسي لاحلال السلام بالمنطقة. ومن ثم، فقد بادرت تركيا بسلسلة من المشاريع الاقتصادية مع دول المنطقة. فوقعت عدداً من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق وسوريا ومصر والاردن.

المبدأ الرابع: الذي يوجه سياسات تركيا في الشرق الاوسط هو التعددية الثقافية، اذ ترى تركيا ان الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط اولى لاستقرار المنطقة[63].

"الخاتمة"

مما تقدم يمكن ان نتوصل الى ما يلي:-

1) **ضمن خيار اعادة خلط الاوراق في المنطقة، ومحاولة ادخالها في صراعات طائفية بين المذهبين الاسلاميين الرئيسيين لتثبيت وتعزيز يهودية الكيان الصهيوني، ونقل بوصلة العداء من الكيان الصهيوني الى الجمهورية الاسلامية الايرانية وحلفائها في الممانعة والمقاومة، فقد صرح رئيس اللجنة الخارجية والامن في البرلمان الصهيوني (الكنيست) ووزير الحزب الصهيوني السابق الجنرال شاؤول موفاز قائلاً: "على العالم العربي ودول الخليج التحالف مع القوى المعتدلة من السنة ضد حزب وايران التي تحاول السيطرة على المنطقة برمتها وتشييعها". ذلك لاعادة تعريف العدو للعرب ليتحول هذا الصراع لصراع عرفي وقومي وطائفي بين ابناء المنطقة لصالح تسّيد الكيان**

الصهيوني، ومع الاسف الشديد فقد انصاع لذلك الطلب الصهيوني عدد من اشباه العلماء وادعياء الفكر، وساندهم في ذلك البغي قوى تصف نفسها بالهوية الاسلامية من دول ما يسمى بالربيع العربي وتركيا[64].

2) والاخطر مما ذكر بالنقطة الاولى، فقد ترافق اعلاه مع اتجاهين بارزين: الاول هو التصاعد الملحوظ في قوة اللاعبين من دول الجوار (اسرائيل وتركيا وايران)، واتجاههم الى ممارسة التأثير والنفوذ في المنطقة بصورة متزايدة على حساب الدول العربية. الثاني والاخير، هو انتقال مركز الثقل داخل النظام العربي الى الخليج الذي سعت دوله الى ترجمة فوائضها المالية من البترودولار الى نفوذ سياسي وتأثير ثقافي[65].

3) تعد الهوية القومية، كما صاغها الخطاب الرسمي التركي، قائمة على ثلاثة مبادئ هي: التتريك، والاسلمة، والتحديث. هذه المبادئ تحكم علاقة الدولة بالمجتمع فكل الاطراف، سواء كانت اثنية (الاكراد) او دينية (الاقليات الاسلامية الاخرى)، يمكن القبول بها ضمن النظام السياسي لتركيا شريطة احترام المبادئ السابقة. وتعد هذه العناصر معايير للاستبعاد، كما تشكل معيقات سنوية للتطور الديمقراطي الحقيقي في تركيا. اما الخيار الوطني، فيعد بمثابة اطار لاسقاط الماضي على المستقبل. كما لابد من الاشارة الى ان تطور الدولة في تركيا ادى، بعد الحرب العالمية الثانية، الى بروز اختلاف بين مكوناتها الاثنية والدينية كالاكراد والعلويين والارمينيين واليونانيين والاسلاميين، الامر الذي جعل الفاعل السياسي الرسمي يعتبر مطالبها بمثابة مؤامرة داخلية على المبادئ الثلاثة للقومية التركية، زيادة على المؤامرة الخارجية التي تمثلها الولايات المتحدة الامريكية واوربا، هذه النظرة الرسمية اسهمت في تأسيس مناخ غير ملائم للديمقراطية في تركيا[66].

4) واخيراً يمكن القول، وكما اشار المفكر الاستراتيجي الامريكي (بريجينسكي)، ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى لبناء حدود اوسع في

اوروبا تضم روسيا الاتحادية وتركيا ليصل الى غرب اوربا، وفي الشرق الاوسط يحقق فيه التوازن والمصالحة بين القوى الصاعدة في المنطقة وتجنب العمل العسكري المباشر في اعمال عسكرية في آسيا واقامة اواصر التحالف مع اليابان وتوسيع علاقات واشنطن من التعاون والتفاهم مع الصين على الصعيد العالمي.

والسؤال هو هل يعي العرب اليوم حقيقة المخطط العالمي لتمزيق ما بقي من الامة العربية الى دويلات صغيرة عرقية وقومية واثنية وطائفية ولمصلحة من يتم تغيير الانظمة والتلاعب بمشاعر الشعب العربي وتفتيت اواصر المجتمعات بهذا البلد العربي او ذاك، وتلك مهمة المفكر والباحث والاكاديمي العربي لايصال المعلومة والتحليل والرؤية للعقل العربي لنفهم جميعاً مثقفين ومواطنين ما يجري حولنا ونواجهه بالوحدة والتوحد في عالم يدخل مرحلة جديدة من التكوين والاستقطاب الدولي نتساءل اين ستؤول نهاية مصير الوجود العربي في ظل تداعي يتسارع من التفكك والتقسيم[67].

Conclusion

Which provides us stand out a very important issue, namely that the leadership crisis is a solution, which starts off by the confusion and sparkle.

The question arises: how money, and how critics? How to be faithful followers or leaders or the leaders of distinct? And how leadership is working to highlight the objectives and achievement?

The fact, that every leader is a politician, but not every politician is a leader. This axiom is that govern the relationship between the leadership and policy, both carrying two concepts in contrast to the other Mkonathma. Leadership is moving strongly towards the goals of followers and was based on the clarity of vision of the leader, while the policy is moving towards power and authority and the concept of force.

[1] محمود سمير الرنتيسي، السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد (202)، المجلد (50)، اكتوبر 2015، ص ص 158– 162.

[2] Marcel Bazinet Stephanede Tapia La Turquite: Geo graphie dune Puissance emergente (Paris: Armand Colin, 2012) p. 335.

نقلاً عن:

نيكولاس لوبرون، تركيا: جغرافية قوة صاعدة، ترجمة: محمد الادريسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (434)، السنة (37)، نيسان/ ابريل 2015، ص ص 209–210.

[3] محمود علي الداود، الانتخابات الرئاسية في تركيا وفوز رجب طيب اردوغان والعلاقات مع العراق، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد (29)، سنة 2014، ص 5.

[4] محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، شؤون سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (5)، بيروت، ط 1، كانون الثاني/ يناير 2012، ص ص 9–10.

[5] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1, 2010، ص 66.

[6] محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (389)، السنة (34)، تموز يوليو 2011، ص ص 113– 114.

[7] مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط 1, 2010، ص 27.

[8] احمد مجدي السكري، العلاقات التركية– الاوربية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام وآفات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (36)، خريف 2012، ص 85.

[9] المصدر نفسه، ص 87.

[10] خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (187) يناير 2012، المجلد (47)، ص 24.

[11] محمد خواجة، المثلث العربي– الايراني– التركي واقع وآفاق، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (119)، صيف 2005، ص 162.

[12] جيم زانوتي، تركيا الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة، ترجمة واصدار مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص 28.

[13] المصدر نفسه، ص 33.

[14] خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[15] جيم زانوتي، تركيا الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص 22– 24.

[16] محمد نور الدين، النموذج التركي والحركات الاسلامية في العالم العربي، مجلة شؤون الاوسط، العدد (140) خريف 2012، ص 58.

[17] علي الدين هلال، حال الامة العربية 2014–2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مجلة المستقبل العربي، العدد (435)، السنة (38)، ايار مايو 2015، ص 14.

[18] تراجع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية: الاسباب والنتائج، شبكة النبأ الاحد 3 رمضان، من الانترنيت:

http: // anna baa. Org.

[19] ناجي الزبيدي، تبديد احلام السلطان التركي، من الانترنيت:

http: // www. Azza man. Com.

[20] الهام الميرغني، قراءة رقمية سريعة في نتائج الانتخابات التركية، جريدة العالم، من الانترنيت:

http: // www. Alaalem. Com.

[21] تراجع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية: الاسباب والنتائج:http. // www. Annabaa. Org.

[22] ناجي الزبيدي، تبديد احلام السلطان التركي:http: // www. Azzaman. Com.

[23] تراجع حزب العدالة والتنمية: من الانترنيت:http: // www. Annabaa. Org.

[24] اردوغان يخوض حروباً على ثلاث جبهات، جريدة المدى العدد (3443) في 30/8/2015.

[25] المصدر نفسه.

[26] داود اوغلو واستعادة الاكثرية المطلقة، جريدة المدى العدد (3456) في 14/9/2015.

[27] العدالة والتنمية يستعين بمخضرميه للفوز بالانتخابات المبكرة: مؤتمر استثنائي للعدالة والتنمية الشهر المقبل والغاء قاعدة الدراسات الثلاث، جريدة الشرق الاوسط، العدد (13414) في 20/8/2015.

[28] داوود اوغلو واستعادة الاكثرية المطلقة، جريدة المدى، العدد (3456)، في 14/9/2015.

[29] انتخابات الاعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، الاحد 8/ نوفمبر 2015، من الانترنيت:

http: // studies. Aljazeera. Net.

[30] عبد الفتاح ماضي، كيف تنظر لفوز العدالة والتنمية في تركيا، من الانترنيت:http. // www. Aljazeera. Net.

[31] انتخابات الاعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، الاحد 8/ نوفمبر 2015، من الانترنيت:

http: // studies. Aljazeera. Net.

[32] كيف تنظر لفوز العدالة والتنمية في تركيا، من الانترنيت:http. // www. Aljazeera. Net.

[33] لماذا فاز حزب العدالة والتنمية؟ تركيا بوست، من الانترنيت:http. // www. Turkey– post. Net.

[34] انتخابات الاعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، 8/ نوفمبر 2015، من الانترنيت:

http: // studies. Aljazeera. Net.

[35] كيف تنظر لفوز العدالة والتنمية في تركيا؟ من الانترنيت:http. // www. Aljazeera. Net.

[36] مليحة بنلي الطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، سلسلة محاضرات الامارات (145)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1, 2011, ص ص 5-6.

[37] جيم زانوتي، تركيا: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة، ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص ص 25-26.

[38] جيم زانوتي، التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة "توقعات وتحديات"، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2012، ص ص 100-101.

[39] كمال خلف الطويل، قراءة عربية في التحولات الاستراتيجية في المنطقة، اراء ومناقشات-، مجلة المستقبل العربي، العدد (439)، السنة (38)، ايلول 2015، ص ص 120-121.

[40] علي جلال معوض، قراءة في فكر داود اوغلو، مجلة السياسة الدولية، العدد (179)، يناير (201)، المجلد (45)، ص 185.

[41] علي جلال معوض، قراءة في فكر داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ص 179-180.

[42] ريهام مقبل، منتدى اسطنبول للسياسة العالمية: بناء عالم جديد، في مجلة السياسة الدولية العدد (189)، يوليو 2012، المجلد (47)، ص 173.

[43] ناتالي توتشي، ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، اكتوبر 2010، المجلد (45)، ص 103. كذلك انظر:,Soner cagaplay "what turkeys Election Results Mean," policy Alert (8) une 2012").

نقلاً عن: كابي الخوري، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية، مجلة المستقبل العربي، العدد (437)، السنة (38)، تموز/ يوليو 2015، ص 175.

[44] حيدر عبد الرزاق الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الاميركي: دراسة مستقبلية، ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (10), اب 2015، ص 383.

[45] دلال محمد السيد، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (200) ابريل 2015، المجلد (50)، ص 13.

[46] هبة جمال الدين، مستقبل المنطقة العربية: وجهة نظر اسرائيلية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (150)، السنة (25)، شتاء 2015، ص 186.

[47] علي حسين باكير، محددات السياسة التركية ازاء التحالف الدولي، محلة السياسة الدولية، العدد (199) يناير 2015، المجلد (50)، ص 114.

[48] قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية- الايرانية بعد عام 2003: بين التعاون والاختلاف، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد التاسع، ايار 2015، ص ص 269-270.

[49] علي بكر، تحولات السياسة التركية وابعادها الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (202)، اكتوبر 2015، المجلد (50)، ص ص 115-116.

[50] دلال محمود السيد، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[51] محمد انيس سالم، الدول العربية في مواجهة خطر "داعش" مجلة السياسة الدولية، العدد (199)، يناير 2015، المجلد (50)، ص ص 104-105.

[52] علي بكر، تحولات السياسة التركية وابعادها الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[53] ثائر عباس، تركيا تمنع الدعم الامريكي لأكراد سوريا، الشرق الاوسط، 14/اكتوبر 2015، من الانترنيت:http: // aawsat. Com.

[54] محمود سمير الرنتيسي، السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 161.

[55] علي بكر، تحولات السياسة التركية وابعادها الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[56] ثائر عباس، تركيا تمنع الدعم الاميركي لاكراد سوريا، الشرق الاوسط، 14 اكتوبر 2015، من الانترنيت:http: // aawsat. Com.

[57] محمود سمير الرنتيسي، السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 160.

[58] بدر الابراهيم، الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (437)، تموز/ يوليو 2015، ص ص 95-96.

[59] محمود سمير الرنتيسي، السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص ص 161-162.

[60] بدء اعمال قمة العشرين في انطاليا، اخبار الجزيرة، 17/11/2015، من الانترنيت:http: // www. Aljazeera News. Com.

[61] سعيد الحاج، التحركات العسكرية التركية الاسباب والانعكاسات الاقليمية، مركز الجزيرة للدراسات 7/ اغسطس/ 2015، من الانترنيت:
http: // studies. Aljazeera. Net.

[62] علي بكر، تحولات السياسة التركية وابعادها الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[63] محمد سعد ابو عامود، تركيا وحلم اعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، المجلد 50، ص 99.

[64] للمزيد من الاطلاع: انظر بالتفصيل:
محمد نور الدين، التوازنات والصراعات الاقليمية والدولية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (150)، شتاء 2015، ص 61.

[65] للمزيد من الاطلاع: انظر بالتفصيل:
جمال ابو الحسن، الاستمرار والتغير في سياسات مصر الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (200)، المجلد (50)، ابريل 2015، ص 146.

[66] للمزيد من التفاصيل: انظر:
مجموعة باحثين، هل تتوافق الديمقراطية مع الاسلام؟ ترجمة رياض صوما، بيروت: دار الفارابي، 2009، ص 415.
نقلاً عن: محمد الرضواني، كتب وقراءات، في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (437)، السنة (38)، تموز/ يوليو، 2015، ص 154.

[67] للمزيد من الاطلاع: انظر بالتفصيل:
مفيد الزيدي، العرب والنظام الدولي وارهاصات الربيع العربي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1, 2016، ص ص 163-164.